# الميثاق الاجتماعي العربي

**الطّبعة الثانية**
**١٤٣٥هـ - ٢٠١٤ م**

**صيغة مُحررة منقّحة**

**حقوق الطّبع والنّشر محفوظة**
**لمنتدى الفكر العربيّ**

**طُبع بدعم من جامعة البترا**

منتدى الفكر العربي

ص ب ١٥٤١
عمّان ١١٩٤١ الأردنّ
تلفون: ٥٣٣٣٢٦١/٥٣٣٣٦١٧/٥٣٣٧١٥ (٦-٩٦٢+)
ناسوخ (فاكس): ٥٣٣١١٩٧ (٦-٩٦٢+)

*facebook.com/atf.jordan*
*twitter.com/atf_jordan*

P.O.Box: 1541
Amman 11941 Jordan
Tel: (+962-6) 5333261/5333617/5333715
Fax: (+962-6) 5331197

**E-mail**: *atf@atf.org.jo*
**URL**: *www.atf.org.jo*

مُنتدى الفِكر العَربي

# الميثاق الاجتماعي العربي

أُقر هذا الميثاق من جانب الهيئة العمومية لمنتدى الفكر العربيّ ونخبة من المفكرين والمثقفين والأكاديميين العرب والشباب العربيّ المشارك في المؤتمر الشبابيّ الخامسّ الذي عقد في عمّان بعنوان «المستقبل العربيّ في ضوء الحراك الشّبابيّ»، في ١١ كانون الأول ٢٠١٢.

**«إنّ أهميّة الميثاق الاجتماعيّ العربيّ تكمنُ في الرؤية الاستراتيجيّة المشتركة لبناء المستقبل على أساس أنّه إطار توجيهيّ يُحدّد معالم السياسات العامّة في مختلف المجالات، ويُهيء الأجيال العربيّة ويستجمعُ قدراتها وطاقاتها لتحقيق التنمية الشاملة والمُستدامة، ويُحقّق الأمن والاستقرار، ويضمنُ للمواطن كرامته الإنسانيّة».**

**الحسن بن طلال**

من تصريح سموّه لدى تسلُّم جلالة الملك

**عبدالله الثاني ابن الحسين**

ملك المملكة الأردنيّة الهاشميّة

نسخة من الميثاق الاجتماعيّ العربيّ، ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣

# تقديم

# ميثاق لمجتمع عربي جديد

**د. الصادق الفقيه**
الأمين العام لمنتدى الفكر العربي

## مدخل

أطلق **منتدى الفكر العربي** فكرة «**الميثاق الاجتماعي العربي**» منذ البدايات الأولى للثورات العربية، كجزء من منظور شامل تضمنه «**المشروع الحضاري العربي**»، الذي اعتمدته الهيئة العامة للمنتدى خطة عمل لخمس سنوات قادمة. وتولَّد من قناعة مشتركة بأن هذا الميثاق يمكن أن يكون له صدى كبير إذا تضمن القضايا الكبرى للمجتمعات العربية، شريطة إمكانية تحققه على أرض الواقع بتراضي أطراف المعادلة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية العربية، وإذا فُسِر بشكل صحيح وفُهم على نحو أفضل واستوعِب على نحو أتم، واستدرك حكمة إدارة التنوع والتعدد، واستوعب حقائق الاختلاف. وبالتالي، سُمح لمضامينه المساهمة في بناء مجتمعات عربية أكثر ديمقراطية وإنسانية.

## الحاجة للميثاق

لقد أراد **منتدى الفكر العربي** من هذا **الميثاق الاجتماعي العربي** تأسيس دستور، أو عقد اجتماعي، يسعى إلى التمكين القانوني للفرد والمجتمع على السواء، تحقيقًا للكرامة الإنسانية، وتحقيق مشروع الإنسان العربي في الحياة الحرة الكريمة، أي الارتقاء بالإنسان وتحفيز الولاء نحو الوطن الذي يقوم على فكرة المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان، ومن ثم الارتقاء بالأجيال الجديدة نحو مجتمع المعرفة.

ولعل المتتبع للمشهد العربي المعاصر، يدرك بعمق مدى الحاجة لوجود ميثاق اجتماعي عربي، وأهميته وضرورته لرسم خصائص المجتمعات العربية في تنوعها وثرائها وجذورها الوجدانية والتاريخية والحضارية، والقدرة على تمثل وإدراك طبيعة ونوعية الفعل المطلوب والمرتبط بقضايا المعرفة والثقافة الإنسانية والحقوق والواجبات والحرمات وآليات ضماناتها. ويمكنه بهذه الصفة أن ينتج معادلات جديدة تنسجم مع المرتكزات الثابتة والمبادئ الأساسية والغايات الكبرى، التي تعكس قيم وتطلعات المجتمعات العربية.

لذلك، جاء التأكيد بأن تحقيق مشروع الإصلاح الشامل في مجتمعاتنا يتم من خلال الاعتماد على منهج التغيير الإيجابي الصاعد، سواء على مستوى النظام السياسي، أو الاجتماعي، أو الثقافي، أو القانوني، أو الاقتصادي، أو على مستوى الخطاب العام، وبمستويات تستجيب لمرحلة الانتقال الديمقراطي بلا اضطراب، أو ردّة.

## الإطار المرجعي العام

لقد بُدئ العمل في صياغة هذا الميثاق منذ أوائل العام ٢٠١١، وهو يحدد تصورات أساسية للقواعد السياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية للمجتمعات العربية ما بعد الثورات، وهو مبحث أساسي في عمل المنتدى، ويعتمد على الفلسفة الفكرية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية الناظمة لأعماله الكلية. كما أنه جهد يفسِّر نشأته وبقاءه واستمراره، متخذًا من هذا الميثاق الاجتماعي العربي أساسًا للحقوق والواجبات التي تنظم شؤون الحياة المشتركة، وقاعدة للتوفيق بين الإرادة العامة للجماعة والإرادات الفردية أو الجزئية المنضوية تحتها، ووسيلة لإزالة التناقض بين ميول الإنسان الفردية وواجباته الاجتماعية، وأداة تحول في العلاقات الناظمة للولاية العامة، وما يندرج تحتها من علاقات بين الحاكم والمحكوم، دون تصعيد التنافس على المصالح والمراتب إلى الحد الذي يجعل منه صراعًا تناحريًا يهدد الناس في حياتهم وحقوقهم وحرياتهم.

وانسجامًا مع هذا التوجه، اعتمدت الهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي في اجتماعها العادي يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بتوافق الآراء، «**الميثاق الاجتماعي العربي**» الذي أقره، إلى جانب الهيئة العامة للمنتدى، مفكرون ومثقفون وشباب عرب، واعتمدوه فيما بينهم ولأمتهم، والذي أعد مسوداته وتصوراته الأولى خبراء منضمون لتشكيلات المنتدى، وانتظمت حولها ندوات حوارية شارك فيها خبراء ومفكرون وشباب عرب، وُسعت فيها التصورات، وضُبطت المفاهيم، وعُززت الضمانات، استشعارًا من النخبة لضرورة وأهمية مسألة التعاقدات الاجتماعية، التي تمثل حاجة عربية ماسة.

ولا يمكن في هذا المستوى من النظر أن نغفل ذكر أن الشعوب العربية لديها تطلعات مشروعة لتحقيق العدالة الاجتماعية، والمؤسسات الفكرية والبحثية والتعليمية، والمنظمات الرسمية والأهلية والمدنية، والحكومات وأجهزتها التربوية والإرشادية والإعلامية والعدلية، تتحمل المسؤولية للترويج لهذه العدالة. وقد جاء الميثاق ليساهم في تعزيز التنمية الثقافية والتنوع والتعددية، وتشجيع العمل المشترك والتضامن الاجتماعي في الوطن العربي، وينبغي أن يكون بداية لاتخاذ جميع الخطوات الأساسية الضامنة لحقوق الإنسان والأمن الإنساني والكرامة الإنسانية. كما أنه من الضروري أن تعتمد الحكومات سياسات لتعزيز الاندماج، ومنع ومكافحة والقضاء على جميع أنواع التعصب والتمييز حتى تُمكَّن للعدالة.

## دستور اجتماعي

يؤكد «**الميثاق الاجتماعي العربي**» جملة من القضايا المهمّة، التي تمثل في مجملها دستورًا اجتماعيًا، من بينها سيادة مفهوم المواطنة المتكافئة في المجتمعات العربية، الذي يعتبر أساس الفقه السياسي لمبدأ التعددية السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ويتضمن الإقرار بفوائد التنوع، ومبدأ العيش المشترك، والاعتماد المتبادل نهجًا وسلوكًا.

وقد لفت سمو الأمير **الحسن بن طلال**، رئيس منتدى الفكر العربي وراعيه، وصاحب المبادرة، خلال تسليمه نسخة من الميثاق لجلالة الملك **عبدالله الثاني**، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، يوم الأربعاء ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، إلى أن أهمية الميثاق تكمن في الرؤية الاستراتيجية المشتركة لبناء المستقبل على أساس أنه إطار توجيهي يحدد معالم السياسات العامة في مختلف المجالات، ويهيّء الأجيال العربية ويستجمع قدراتها وطاقاتها لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، ويحقق الأمن والاستقرار، ويضمن للمواطن كرامته الإنسانية.

ولم يفت على جلالة الملك أن يعبر عن شكره وتقديره لجهود سمو الأمير الحسن بن طلال والمفكرين العرب ودورهم في تبني وجهات نظر متنوعة تستجيب للتغييرات التي يشهدها الوطن العربي، وتُسهم في تعزيز قيم الحرية والمساواة والمشاركة والعدالة وحكم القانون ومرتكزات الفكر الديمقراطي، مؤكدًا أن للمفكرين العرب دورًا رئيسًا في تعزيز أسس الديمقراطية المستندة إلى قبول التنوّع والاختلاف والتوازن بين الحوار المنفتح، والمنافسة الشريفة، معتبرًا أن تعزيز هذا النهج سيقود إلى المستقبل الأفضل الذي يستحقه أبناء الأمة.

## تلازم الحرية والعدالة

واعتبارًا لما ورد في هذا التقديم الخاص، لم يجد الذين عكفوا على صياغة هذا الميثاق تباينًا أو اختلافًا يجرح الربط بين الحرية والعدالة، كقضيتين مركزيتين بالرغم من منطلقاتهما المختلفة، بل كانت النتيجة المنطقية بينهما واحدة، فكلما وجدت الحرية زكت العدالة، والعكس صحيح. وهذا ما حاول الميثاق تبريره مستحضرًا دائمًا الكليات العامة لهاتين القيمتين الهامتين. ومع ذلك، فإن الميثاق الاجتماعي، وفلسفته الكامنة وراء ذلك، يميل نحو تفضيل صيغة الديمقراطية الاجتماعية ومجموعة الآليات المنظمة لها والمصالح المرتبطة بها.

وانطلاقًا من هذا المنظور، اعتمد الميثاق على قراءة عامة لكل المواثيق المختصة بالحقوق الأساسية الرامية إلى حماية كرامة الإنسان ومبادئ الديمقراطية الاجتماعية التي أكدتها العديد من الدساتير العربية. كما يأخذ بعين الاعتبار قوة التطلعات المعبَّر عنها داخل المجتمعات العربية بشأن التطبيق الفعلي لهذه الحقوق والمبادئ والتي تتطلب وضع جملة من القواعد من أجل احترامها.

ومن أجل التغلب على الإعاقات القديمة وتحقيق الغايات المستحدثة، راهن الميثاق على قاعدة المزاوجة بين قيمتين، هما: الحرية والعدالة؛ حرية الشعوب وعدالة النظام السياسي. وقد وددنا في هذه المحاولة أن نتبين طبيعة ومغزى هذا الميلاد المزدوج للمجتمع والسياسة بعد الثورات العربية، وتعمُّد وضع تصوّر حديث، في ضوء المنطلقات الهادية للفكر العربي الحديث، ومن ثم التوسل إلى ذلك بالنظر في مفهومين قديمين للمواثيق الناظمة للعلاقات الإنسانية، بما يختص منها بأمر العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وهما: «العقد الاجتماعي» و«الشرعية».

وإذا كانت هذه القيم والمفاهيم تبدو بدهية للمشتغلين في حقل القانون والدستور، إلا أنها تطرح الكثير من التساؤلات لدى الفاعلين والناشطين في الحقل السياسي العام، وتضع الكثير من علامات الاستفهام لدى المفكرين، الذين يهمهم مساهمة الفكر العربي في صياغةالواقع الراهن، واختيار المكونات وإحكام الغايات لميثاق اجتماعي عربي.

## المغـــزى والدّلالات

إنَّ طبيعة ومغزى ودلالات هذا الميثاق قُصد منها الارتقاء بالمواطن والمجتمع العربي من حيث الإدراك العميق للحرية الإنسانية القائم على الوعي والتفاعل بين احتياجات الإنسان ونموه وتقدم الاجتماع والعقل من خلال تعميم التعليم، وتحقيق العدالة، وتكافؤ الفرص، وانصهار الشعب في وحدة إنسانية شاملة. إذ إن الميثاق هو اللازمة الضرورية لتصحيح الأوضاع غير السوية، التي كانت سائدة ما قبل الثورات العربية، كما أن الحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، أخذت في الاعتبار.

ومما لا شك فيه، أن المحاولات التأسيسية والإصلاحية، التي رافقت الثورات العربية، لا تتناقض مع الأسس العامة لمفهوم شمولية الإصلاح وعالمية حقوق الإنسان فيه، والكليات والمبادئ العامة، التي تحفظ أصول الكرامة الإنسانية. وبهذا الفهم، فإن الميثاق الاجتماعي العربي يمكن أن يكون دستورًا اجتماعيًا، يمثل خارطة طريق سياسية جديدة. فهو مثلما يسعى لأن يكون مرجعية لتنظيم العلاقات بين المحكومين، وفقًا للميراث الأخلاقي للأمة، التي تتسق مع المبادئ الإنسانية العصرية، والتي تنسجم مع ما توصّلت إليه البشرية من أشكال نُظم الحكم، فإنه يستهدف إعادة ترتيب وتركيب العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وفقًا لعقد جديد يقوم على التوافق في تنظيم هذه العلاقة.

ومن المعلوم بداهةً أن الثورات والخضّات الاجتماعية الكبرى تستحدث طرائق عملها، وتنشئ فكرًا جديدًا يوجه مسيرة الشعوب، والجديد في هذه الحالة لا يكون كذلك إلا في مقابل القديم، الذي يجعله الفكر في موضع شك وتقف منه الشعوب الثائرة موقف الرفض والمراجعة. لهذا، يسعى الميثاق الاجتماعي لوضع منهجية ضابطة لصيغ التعاقدات الاجتماعية في الوطن العربي، تتأسس على استلهام قيم التضامن ما بين الأفراد والجماعات والمجتمعات، وأن يربط أولويات السياسات العامة مع المسائل الاجتماعية، وذلك بإشراك المكونات المعنية في رسم معالم هذه السياسات، وفق مبدأ الحوار الاجتماعي الجماعي الشفاف. وأن يُعتبر الميثاق مرجعية أخلاقية ملزمة لجميع من تراضوا على تبنيه.

**وبعـــد،**

فإنَّ الميثاق الاجتماعي العربي، الذي أُرسل إلى كل الزعماء والرؤساء العرب والمؤسسات العربية الرسمية والمدنية، هو وثيقة يطرحها منتدى الفكر العربي للحوار، ويقدمها للتبني، إيمانًا منه أن بوابة التغيير تبدأ من الاتفاق على

ثوابت جامعة تحدد المعالم المرشدة، وتضع المبادئ العامة، وتخط الضمانات اللازمة للمجتمعات العربية، التي تعصمها من الانزلاق إلى الدكتاتورية وتحبسها في أطر التيبس والجمود. ونأمله أن يكون تجسيدًا حقيقيًا لإرادة العمل العربي المشترك، وامتحانًا جادًا لمدى الاستعداد لقبول الخيارات الشعبية، التي تطرحها التغيرات الحادثة في نُظم الحكم وأنظمة الدولة الاجتماعية، لأنه يمثل مجموعة من الضوابط الأخلاقية والقانونية يجب احترامها، وأهداف جمعية كلية ينبغي التعاقد بشأنها.

إذ إن أهداف الميثاق الاجتماعي الجديد تتجلى في تقديم ردود فعل ناجعة بالنسبة للتحولات التي تشهدها المجتمعات العربية، وتعمل على تعزيز الثقة في مستقبل مشترك، وبناء مجتمع المسؤوليات المشتركة، وتطوير آليات المشاركة، بضمان الحقوق للجميع، في إطار من الحكم الرشيد.

ويجوز القول إجمالًا؛ إن هذا الميثاق هو من أجل العدالة الاجتماعية ومبني على الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ولا سيما حول الإدراك العميق للحرية البشرية القائم على الوعي والتفاعل بين نمو الاحتياجات الطبيعية وسنَّة الارتقاء. لأن العدل لا يتحقق إلا بالحرية والديمقراطية والتمكين القانوني وكل ضمانات الكرامة الإنسانية.

# الميثاق الاجتماعي العربي

أُقر هذا الميثاق من جانب الهيئة العمومية لمنتدى الفكر العربيّ ونخبة من المفكرين والمثقفين والأكاديميين العرب والشباب العربيّ المشارك في المؤتمر الشبابيّ الخامسّ الذي عقد في عمّان بعنوان «المستقبل العربيّ في ضوء الحراك الشّبابيّ»، في ١١ كانون الأول ٢٠١٢.

# ميثاق الاجتماع العربي

## المقدمة

إيمانًا منَّا بوحدةِ مستقبلِ الأمّة العربية، ومصيرِها، وقيمِها الأساسيــة، وسعيًــا نحــوَ مجتمــعٍ عربي، يقــومُ علــى الديمقراطيةِ والحريــةِ والعدالــةِ الاجتماعيةِ وصــونِ الكرامــةِ الإنسانية وحقوقِ الإنســانِ، وتطلعًــا لتحقيق رفــاه الشعب في تنميــةٍ مستدامةٍ تَخدمُ الأمَّةَ وأجيالَها القادمَة؛

ووعيًّا منَّا بالتَحوّلات التاريخيَة العمَيقة، التي يَشهدُهَا الوطنُ العربــي، وما آلت إليَه الأمَّةُ من تشظٍ وفُرقــةٍ، وفي قراءةٍ مستنيرةٍ لمستقبــل هذا الوطن، بأقطــارهِ كافة؛ فإنَّ استخلاص العِبر من الماضــي والحاضر لتحريــكِ الإرادةِ العربيةِ مِــنْ جديد، والدعوة للتَّغيير الطوعي على أنَّه الأسلوب الحضاري الكفيل بالعطاء النوعيّ ورســم الصورة المشرقة لمستقبل الأمَّة، تصبحُ كلُّها ضرورةً بالغة لكلِّ مثقّفٍ ومفكّرٍ وسياسيّ وصانع قرار؛

وإدراكًا منّـا لِما شَهِدَه الوطنُ العربـي ويَشهده من تغييرات متواتـرة منـذ أفـولِ الدولـةِ العثمانيّـة، وأنَّ الأمَّة تَختـزنُ طاقات وقدراتٍ كامنـة تمكّنها من تأكيد ذاتها وممارسة سيادتها في رسم حاضرهـا ومستقبلها، وأنها ساعيةٌ، مثل باقـي الأمم الحيَّة؛ لتتبوأ الموقـع الذي يليق بها، حيث عبَّرتْ الشعوبُ العربية خلالَ السنتين الماضيتيـن عن رغبـةٍ جامحةٍ للوصـولِ إلى ما وصلـتْ إليّه الأمم المتقدّمة في بناء مجتمعاتها على القيم الإنسانية التي تصبو إليها كل الشعوب، وفي مقدِّمَتها قيم الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة والمساواة والمواطنة المتكافئة وتداول السلطة التنفيذية، ولا سيما أنَّها قيم تُشكِّل منظومةً واحدةً لا تتجزأ.

وإقـرارًا بأنَّ المستقبل ينطوي علـى تحدّيات جسام، فلا بدَّ أنْ تنهضَ الأمة لمواجهتها وتحويلهـا إلى فرص لتحقيق مجتمعات الحريـة والمسـاواة والمشاركة والعدالـة وسيادة القانـون، ولبناء أنظمـة سياسيـة ديمقراطيـة راسخة يشـارك فيها جميـع الأفراد نسـاءً ورجالا دون تمييـز، وبمشاركـة فاعلة متوازنـة تشملُ جميع الفئـات والأديان والطوائف والجماعـات، بعيدًا عن استئثارِ أي فئة أو جماعـة بالسلطة واحتكار الحقيقة، وعن استخدام مصطلحات التخوين والتكفير وعدم الاعتراف بالآخر؛

وبما أنَّ الأمَّة العربيَّة تشهدُ استلابًا واضحًا لثرواتها وأموالها وعقولها وأراضيها، وتواجه هجومًا شرسًا على ثقافتها وقيمِها السامية، ويُساءُ عن قصد أو غير قصد إلى دينها، وهي أمور ترفضها الأمَّة وتتحدّاها، وتعُدُّها مُناقضةً للمواثيق الدولية والشرائع السماوية. وبالمقابل فإن الأمَّة العربية تتطلعُ إلى استئناف دورها التاريخي في الإسهام في الحضارة الإنسانية، وفي بناء ثقافة السلام والأمن الإنساني بين الأفراد والشعوب والأمم، وفي التعاون مع كلّ قوى الخير في العالم لتحقيق ذلك؛

وحيث إنَّ المرأة ما تزال تعاني من إنكار واضح لحقوقها ودورها، وتخضع للتهميش والتمييز، وفي ضوء التقدم الذي حقَّقته قضية المرأة في العالم، وأهمية الدور الفعَّال الذي اضطلعت به المرأة العربية إبان العقود الأخيرة، وحرصًا على حشد سائر قوى المجتمع لإنجاز أهداف مسيرة النهضة؛

وحيث إنَّ الشباب يشكِّلون النسبة العليا بين مختلف الشرائح العمرية في مختلف الدول العربية، وحيث إنَّهم قد نهضوا بدور أساسي في الحِراك العربي الراهن، وبرهنوا على قدرات منقطعة النظير في مختلف المساعي الإنسانية؛

وبمـا أن العَلاقـة بيـن السلطـة والمواطن في عـدد من دول الوطن العربي الكبير بحاجة إلى إعادة تعريف؛ بسبب رفض شعوبها للاستبـداد واحتـكار السياسة من جانب مجموعـات محدَّدة ونُخب محـدودة، ورفض امتهان كرامة الإنسـان والتلاعب بمقدراته، فإن الأمَّـة تطالب بعلاقة تعيد للشعوب حقوقهـا الإنسانية كاملة، بحيث يكـون الشعب فيها مصدر السلطـات، وتكون المجتمعات مبنيّة على العدالة والسِّلم الاجتماعي والأمن الإنساني؛

وبمـا أنَّ اللحظة التي نعيشهـا تشكِّل الحدّ الفاصل بين ماضٍ بهمومـه وتجاربه غير الناجحة، ومستقبـل واعد بفرصه وتحدّياته، فـإنَّ الأمَّـة بحـاجـة إلى **فكر نهضـويّ شـامـل** يأخذ في الحسبان الجوامع المشتركة، كما يأخذ الخصوصيات والفوارق بعين الاعتبار؛

فقد تنادى أعضاء **منتدى الفكر العربيّ**، بمبادرة من رئيسه سمو الأمير **الحسن بن طلال** وأعضائه من مفكِّري الوطن العربي ومثقَّفيه وبمشاركة من قيادات شبابيّة في «**المؤتمر الشبابي العربي الخامس**»، إلـى وضع ميثاق اجتماعـي عربي يستجيـب للتغييرات الحاصلـة، ويضمن مستقبلاً أفضل، بما يقود إلى استنهاض قدرات الأُمَّـة وطاقاتهـا الكامنـة، و لا سيمـا إذا تأسَّس على قيـم الحرية والمسـاواة والمشاركـة والعدالة وحكـم القانون ومرتكـزات الفكر الديمقراطي، وذلك وفق المرتكزات الأساسية الآتية:

# المرتكزات

**أولًا:** البناء على ما سبق من الجهود المتعدِّدة التي بُذلت والمواثيق التي صدرت عن مختلف المؤسسات والمنتديات، وبخاصة **ميثاق الجامعة العربية (١٩٤٥)**، و**ميثاق مجلس التعاون الخليجي (١٩٨١)**، و**ميثاق مجلس التعاون المغاربي (١٩٨٩)**، و**الميثاق النهضوي العربي (١٩٨٨ – ٢٠١٠)**، و**الميثاق الوطني الأردني (١٩٩٠)**، و**وثائق الأزهر الشريف بشأن مستقبل مصر** [يونيو (حزيران) ٢٠١١]، **والمواثيق الدولية والإقليمية ذات الصلة**، وكلها مواثيق سعت إلى رسم صور المستقبل قطريًا، أو بشكل متعدِّد الأطراف، وذلك لصياغة ميثاق متناغم معها ومجددٍ لها، ضمن رؤية تأخذ في الاعتبار أهم ما طرحته الحركة الإصلاحية والتغييرية العربية طيلة مرحلة ما بعد الاستقلال وصولا إلى أهداف التغييرات التي حصلت في العام ٢٠١١.

**ثانيًا:** الاعتراف بسيادة مفهوم المواطنة المتكافئة، ومفهوم التعددية السياسية والثقافية والاجتماعية، بما يضمن القضاء على مسبِّبات الفتن الطائفية والمذهبية والعرقية، التي تهدّد مستقبل الأمة وتقود إلى فرقتها وتقسيمها تحقيقًا للمشروع الصهيونيّ،

والمشاريع الخبيثة الأخرى، التي تسعى إلى تجزئة الأُمَّة إلى كيانات أمنيَّة صغيـرة متناحرة، ومن ثم فإنَّ **الميثـاق الاجتماعي العربي** المنشـود يجـب أن يشمل نصوصًـا تعترف بوجـود الهُويّات العامة والفرعية على حدٍّ سواء، وتقـرّ بفوائد التنوّع الثقافي ومبدأ العيش المشترك والاعتمـاد المتبادل نهجًا وسلوكًا علـى أساس المواطنة المتكافئـة، وتقرُّ بأن المحاصصة في العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعـي، مهما كانـت أُسسها ودوافعها، هـي نقيض المواطنة المتكافئة.

**ثالثـًا**: الإقرار بتفاوت الدول العربية في ما بينها من حيث ظروف التكويـن وأنظمة الحكم والثروات والإمكانـات. إلاَّ أنه ومع ضرورة الإقـرار بهذا التفـاوت ومؤشراته، فـإنَّ الميثاق يدعـو إلى اعتماد الأسـس المشتركة التي تجسِّد هُويّتها الجامعـة في بناء مجتمعات المساواة والحريّة والعدالة.

**رابعـًا**: إنَّ التفاوتَ بين الأقطار العربية يجب ألا يمنع الأُمَّة من بناء هُويّتها الجامعة، ولا من بناء كتلة سياسية اقتصادية منيعة متوافقة تسعى إلى تبوء المكانة التي تستحقها بين التكتلات العالمية.

**خامسًـا**: إنَّ الوصـول إلـى السِّلم الاجتماعي بيـن مختلف مكوّنات المجتمـع مرهون بتنميـة اقتصاديـة شاملة مستدامـة تعتمد على

تطوير الاقتصادات العربية وتصنيعها، وخلق طيف واسع من فرص العمل بحيث تتوزَّع مغانم التنمية بين الأفراد والجماعات على أُسس العدالة والمساواة والجدارة وتكافؤ الفرص.

**سادسًا:** إنَّ التعليم واكتساب المعارف العلمية والتكنولوجية وإدراك التداخل بين مكوّنات المعرفة الإنسانية هي حجر الزاوية في بناء مشروع النهضة العربية، وفي تمكين الأُمَّة من تكوين رأس المال البشري الكفؤ المُنتج القادر على إدارة ثروات الأُمَّة واستثمارها بسيادة مبنيّة على التعاون المتكافئ مع الأمم الأخرى بدلا عن التبعية التي تعاني منها الأُمَّة بسبب الفجوة العلمية والتكنولوجية. لهذا، فإنَّ بناء النُّظم التعليمية يشكِّل نقطة الانطلاق الأساسية لتنشئة الأجيال وبناء الأُمَّة على أُسس تنافسيّة قائمة على الاستحقاق.

**سابعًا:** إنَّ البُعد الاجتماعي هو أكثر الأبعاد في المشروع الحضاري العربي أهمية واعتبارًا، ولا يمكن للمشروع العربي أن ينجح إلاّ إذا اقترنت المعطيات السياسة بالمعطيات الاجتماعية والاقتصادية، ولهذا أُطلق على الميثاق اسم «**الميثاق الاجتماعي العربي**». وعليه فإنَّ الميثاق يأخذ في الحُسبان قضايا المرأة والطفولة والشباب وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، وقضايا المجتمع المدني

والتنـوّع الإثني والدينـي والمساواة بيـن جميع الفئـات والطوائف وإحقـاق الكرامة الإنسانية والعدالة، والتصـدّي لمشكلات الفساد والبطالة والفقر والتهميش.

**وفي ضوّء المقدِّمة والمرتكزات التّي سبق ذكرها، فإنّنا نطرح الميثاق العربـي الاجتماعّي بالصيغةِ الآتية، على أن تُعَدّ المقدِّمة والمرتكزات جزءًا منه وتقرأ معه:**

١- إنَّ الهـدف الجوهـري لهـذا الميثـاق هـو الاتفاق على الأُسـس التـي يجـب أن تُبنـى عليهـا الدولـة العربيـة الحديثة، سواء أكانت ملكية أم جمهورية. وإنَّ أوّل هذه الأُسـس هـو الاعتراف بـأن الشعب مصـدر السلطات التشريعيـة والتنفيذية والقضائية، وأنَّ الطريقة المُثلى التـي تمَكِّن الشعـب من ممارسـة سُلطاتـه، تكمن في انتخابات حـرّة نزيهة يختار الشعب من خلالها ممثليه تمثيـلًا عـادلًا يستندُ إلى مفهـوم المواطنـة، ويرفض المحاصصـة على أُسس طائفية أو مذهبية أو عرقية أو جنوسية أو غيرها، لتكـون المجالس النيابية المنتخبة أساسًا لتشكيل الحكومات واستبدالها في إطار التداول السلمي للسلطة التنفيذية.

٢- إنَّ الدولة العربية الحديثة ينبغي أن تكون في الأساس دولة القانون والمؤسسات، وأن تُصاغ القوانين النَّاظمة للحياة استنادًا إلى القيم الإنسانية الرفيعة، وفي مقدِّمتها القيم المستقاة من الشريعة الإسلامية السمحة، وهي قيم الحرية والمساواة والعدل والمشاركة والتعددية، ومحاربة الاستبداد والظلم والقهر، ورفض أي شكل من أشكال التمييز أو التهميش، وتأكيد استقلالية القضاء ونزاهته، وتوفير الظروف المناسبة للعيش الكريم، وضمان الحقوق وتحديد الواجبات، ولا سيما حقوق الفرد، ومنها حرية العقيدة والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في تكافؤ فرص العمل، والحق في التعليم، والحق في الرعاية الصحية، والحق في التقاعد الكريم والضمان الاجتماعي، وواجب تحمُّل ما يترتب عليه من نصيب عادل من نفقات الدولة، وواجب الدفاع عن الأمّة وأراضيها وثقافتها وثرواتها وكرامتها.

٣- يؤكد الميثاق أن الرؤية الاستراتيجية المشتركة للتعليم في الوطن العربي يجب أن تهدف إلى إعداد الشباب لبناء مستقبل الأمة، وتطوير القيادات الفكرية والعلمية والثقافية والسياسية والفنية والاقتصادية على أُسس

الجـدارة والاستحقـاق، وبناء المواطـن المستوعب لقيم حضارتـه العربيّة الإسلامية، المُحصَّن بمبادئ المواطنة الصالحة واحتـرام حقوق الآخرين، المنفتح والقادر على التعامـل مع تحديات العصر بشكل خـلَّاق ومرن، والقادر علـى تغليبِ المصلحـة العامة علـى مصلحتـه الخاصة، والمُدافع عن حرية الرأي والفكر والتعبير فعلا وقولًا.

٤- كما يؤكدُ الميثاق أنَّ الأمَّة أولى بقدرات ومواهب المتميّزين مـن علمائهـا ومفكّريها وباحثيهـا وأصحـاب الريادة في الصناعة والتجارة، ويدعو إلى تهيئة البيئة الإبداعية لهم التـي تعطيهم حريـة البحث والتفكير والعمـل، وتوفّر لهم الحوافز والعوائد المادية التي تحول دون هجرتهم. ويؤكد الميثاق أيضًا أهمية تقوية الروابط بين الوطن والجاليات العربيـة المُبدعة التي هاجـرَتْ منهُ، وعَدِّهـا رصيدًا له، والاستفـادة ممـا اكتسبته من خبـرات وما تتمتـع به من قدرات في التأثير على المجتمعات التي تعيش فيها.

٥- يؤكد الميثاق اعتماد منهجية واضحة تصل المرأة عبرها إلى نيل حقوقها الكاملة، وذلك بتصويب جميع التشريعات المميِّـزة ضدّها، والتصدّي لكل الممارسات التي تنتقص مـن حقوقهـا وإنسانيتها، علـى أساس أنهـا شريك كامل

الأحقيــة والأهلية مــع الرجل في بنــاء المستقبل العربي، أقطــارًا وأُمّــة، وذلك بمــا ينسجم مع الشرائــعِ السماويةِ والمواثيق والاتفاقات الدوليّة.

٦- يؤكــد الميثــاق رفضــ أي تمييــز أو اضطهــاد أو ظلــم يلحــق بأي فئــة أو دين أو طائفــة أو جماعــة، ويَعُدُّ التنوّع الثقافــي إثراءً للثقافة المجتمعيــة، ويؤكد ضرورة اعتماد سياســة صريحة لإزالة أسباب هجــرة أتباع بعض الأديان والطوائــف والإثنيات خــارج الوطن العربــي وتهجيرهم. وفي هذا السياق، فإن الميثــاق يدعو إلى تأسيس محكمة عربية لحقوق الإنسان، تنهض بهذه المهمة الجليلة لإعادة ترتيــب أمور البيت العربي ذات الصلة من داخله، وحسب معايير تناظر المعايير الدولية المعترف بها.

٧- يؤكــد الميثــاق أن لمراكــز الدراسات والبحــوث الوطنية المنزَّهة عن التبعية الأجنبيــة دورها المُساند للحكومات فــي صنع السياســات ووضع الاستراتيجيــات، وأن الدولة العربيــة الحديثــة تشجــع علــى قيام مثــل هــذه المراكز وتشجــع علــى تفاعلها فيمــا بينها داخل الأقطــار العربية ومــع المراكز المناظرة لها في الــدول الأخرى على أُسس النديّة، بحيــث تتمكن هذه المراكز مــن القيام بمهماتها

بحريــة تامّــة، وتقــدِّم للأمّة قاعــدة شعبيــة واسعة ذات صدقيّة عالية لمناقشة السياســات وآثارها قبل إقرارها، وتزويد صانعــي القرار بما يلزم مــن معلومات وتحليلات ومقارنــات ودراســات استشرافيــة. وبالتتابــع، فــإنَّ على مراكــز الدراسات والبحوث التــي تعمل في الوطن العربي وتُموَّل من أطــراف أجنبية أن تخضع لشفافية كاملة تتيح مساءلتها ورصد أعمالها.

٨- يؤكد الميثــاق ضرورة إحياء المؤسســات الإسلامية التي أثبتــت جدواهــا ونجاعتهــا عبــر العصور لدعــم التكافل والتلاحــم الاجتماعــي داخــل الوطــن العربــي، وبخاصة إنشــاء صنــدوق عربــي للــزكاة، وتمكين مؤسســة الوقف لممارسة دورها الاقتصادي والاجتماعي، وإنشاء صندوق الحجّ العربــي، والاستفادة من التجارب الناجحة في هذه المجالات في دول إسلامية غير عربية.

٩- كما يدعو الميثاق سائر الدول العربية لإقامة بنك للتنمية العربية تُساهم فيه الــدول العربية بهدف استثمار ثروات الأمــة في تنميــة مشروعــات عابرة للحدود بيــن الأقطار العربية، تعود على الأمة بالنفع المتبادل، بدلا من انجذاب الاستثمارات العربية إلى البنوك الأجنبية.

١٠- يؤكد الميثاق أنَّ التحديات التي تواجه دول الوطن العربي في مجال الموارد المائية والطاقة والبيئة والغذاء هي في الأصل تحديات عابرة للحدود يصعبُ التعامل معها بانفراد أو باتفاقات ثنائية، مما يفرض حلولًا تعتمد العمل العربي المشترك من خلال مؤسسات مشتركة هدفها التنمية العربية على أُسس تجارية. وفي هذا الإطار، فإن تقوية مؤسسات العمل العربي المشترك واضطلاعها بدور أكثر فاعلية ونفاذًا في المجالات الاقتصادية والثقافية والإنسانية أصبح ضرورة ملحّة من أجل محاربة الفقر والبطالة والتخلف، ومن أجل دعم مستقبل الأمة ومكانتها. وعليه، فإن الميثاق يدعو الدول العربية إلى إتاحة التبادل الحرّ في التجارة والخدمات، والقوى العاملة والأموال والاستثمارات، وإنشاء المشروعات التنموية المشتركة العابرة للحدود لإيجاد فرص العمل والاستغناء عن اليد العاملة غير العربية، وتحقيق بيئات استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال العربية وغير العربية.

١١- يؤكد الميثاق ضرورة تضافر الجهود للدفاع عن اللغة العربية، وعن هوية الأمة الثقافية وشرح قيمها بكل الوسائل، وذلك بالتفاعل مع مؤسسات الفكر العالمية،

والمشاركة الفاعلة في المنظمات الدولية غير الحكومية، والتعريف بقيم الحضـارة العربية الإسلامية في مجالات السعـي الإنسانـي، وإيـلاف تلـك القيـم مـع السلوكيات المطبَّقـة فـي مجتمعاتنـا، وذلـك ضمن منهجيـة تخدم أهـداف الأمة، وتنظِّم هذه المساعـي ضمن أُطُرٍ واضحة وأهـدافٍ بيّنـة تشتـرك فيهـا المؤسسـات الحكومية مع مؤسسات المجتمع المدني العربي.

١٢- وبمـا أن العولمة قد صنعت واقعًـا دوليًا لا تستطيع الأمَّة تجاهلـه، فـإنَّ الميثاق يُحـدّد الأسس التـي تقبلها الدول العربيـة لتنظيـم علاقاتها الدوليـة بما يرفض الهيمنة واستـلاب حقوق الشعوب، ومصادرة الثـروات الطبيعية، والطاقـات الإنسانية، وبما يدعو لعلاقات متكافئة وعادلة بيـن الدول وبيـن التكتـلات الدولية التي تخـدم مصالح الأطراف كافة، ويؤسس لسلام مستدام بين الأمم.

١٣- في السّياق نفسه، فإن الميثاق يدعو إلى وضع استراتيجية بعيدة المدى تعتمد الخطوط العريضة الواردة فيه لتطوير الجامعة العربيـة إلى اتحاد على شاكلة الاتحاد الأوروبي، والاستفـادة مـن تجاربـه فـي المجـالات كلّها؛ بمـا فيها السياسية والاقتصادية والاجتماعيـة والتعليمية، وتطوير الموارد البشرية.

١٤- إن المبـادئ التـي بُنيَ عليها هـذا الميثاق تشمـل أُسسًا عامّـة على شكل مدوّنة دستوريّة تحدِّد الأُسس المشتركة، والمبـادئ الأساسية، التي يجب أن تشملها الدساتير كلّها في الوطـن العربي دون إجحـاف بالخصوصية القطرية، والفوارق بين الأقطار، ومن المؤمّل أنْ يشكِّل هذا الميثاق قاعـدة من القواعد التـي تُصاغ بموجبهـا دساتير الدول العربية وتعديلاتها.

إن تحقيـق أهداف هـذا الميثاق مرهون بمـدى تعاون قوى الأمـة الحيّة وكفاءاتهـا الثقافيـة والفكرية والعلميـة وشراكاتها، وعلـى درجة قناعـة الفاعلين علـى الساحـة السياسيـة والمدنية والدينية والثقافية والاجتماعية والإعلامية؛ الأمر الذي يحتاج إلى حوارات جادة ومسؤولة لتكوين تصوّرات مشتركة في إطار التوافق الاستراتيجـي طويـل الأمـد، وضمن كتلـة تاريخيـة مؤمنة بذلك ومستعـدة للعمل بـكل تفانٍ من أجل الوصول إلـى الأهداف النبيلة التي يتضمّنها هذا الميثاق.

لهـذا، فـإنَّ الحوار لم يعـد اختيـارًا فحسب بقدر مـا أصبح اضطـرارًا وواجبًـا؛ الأمر الـذي تحتاج إليـه مجتمعاتنـا لكي تضع خطواتهـا على الطريـق الصحيح. وبقدر ما يصبـح الحوار السلمي ونبذ العنف وسيادة قيم التسامح واقعًا، فإنَّ المستقبل سيكون واعدًا.

وعليــه، فإنَّ تشجيع الحــوار والتركيز علــى أخلاقياته في الجامعات ومواقــع العمل ودور العلم والمحافل الثقافية والمنتديات الاجتماعية ومؤسســات المجتمع المدني والجمعيات الأهليــة ودور العبادة، وفي كل مرافق الحياة والعمــل، سيكون الطريق الأكثر ضماناً لحياة حرّة كريمة.